

استخدام بعض الاساليب الاقليمية في تحليل البنية الاقتصادية أ.م.د. صباح فيحان محمود

المستخلص

يعد تحسين رفاهية السكان في المدن والاقاليم وتعزيز القدرة المعيشية وزيادة الخيارات وفرص العمل ، يعد الهدف النهائي لواضعي السياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية ، وهو أمر ممكن فقط من خلال زيادة القدرة التنافسية للمناطق المحلية والاقاليم . وهذا يتطلب وضع سياسات سليمة تأخذ بنظر الاعتبار تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لبيان القطاعات التي تنمو أو التي تتراجع من حيث حجم النشاط لتعزيز ودعم القطاعات التي من شأنها تحقيق هذه الاهداف. تناولت هذه الورقة بعض الاساليب التحليلية المهمة مثل اسلوب الاساس الاقتصادي ، واسلوب معيار ميزة الموقع ، واسلوب التحول والتناسب ، اذ يمكن ان تساهم هذه الاساليب وغيرها في تحليل البنية الاقتصادية للمناطق والاقاليم وبيان امكاناتها الاقتصادية لتوفير قاعدة معلوماتية وتحليلية مهمة لواضعي السياسة ولمتخذي القرار عند التخطيط لهذا الاقليم او ذاك .

يخلص البحث الى جملة استنتاجات اهمها، ان استخدام الاساليب الكمية يعطي نتائج اكثر وضوحا واكثر ثقة للمخطط ولمتخذ القرار اذ توضح تخصص المناطق والاقاليم بنمط اقتصادي معين يسهل معه تعزيز هذا النمط اذا كان هناك توجه لذلك ،ومن خلال هذه الدراسات يمكن الحصول على خارطة وطنية للتخصص الاقتصادي الاقليمي في القطر توضح التركيز الصناعي من خلال تركيز قوة العمل ضمن صناعة معينة في اقليم او منطقة معينة ويمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي مقارنة مع الاقتصادات في الأقاليم المماثلة باستخدام هذه الاساليب.

اما التوصيات فتركزت على ضرورة إصدار إحصاءات سنوية ووضعها في متناول الباحثين ، وعمل

تصنيف خاص بالصناعات اسوة بالدول المتقدمة " التصنيف الصناعي القياسي أو المعياري " [Standard](#)

[Industrial Classification](#) ، والاهتمام بالبيانات الخاصة بقوة العمل وحركتها ضمن القطر وتوثيقها

لتسهيل مهمة الباحثين ومستخدمي هذه الاساليب في عملية التحليل الاقتصادي للبنية الاقليمية.

Use Some Regional Techniques in Economic Structure Analyses

Abstract

The ultimate goal of local and regional policy makers is to improve the well being of local population and promote opportunity and equity for them, which is possible only by increasing the competitive edge of their respective regions. To do so local and regional policy makers need to develop sound policies, and closely monitor the outcomes of these policies. Developing local and regional economic and social policies is a multi-faceted process, which involves analysis of economic, social and political issues. Particularly in forming economic development policies, assessing sectoral structure and performance of a region is very important, i.e. which sectors are growing or declining in terms of volume of activity, value-added or share of labor demanded.

This paper studies some analytical modules (tools) like shift share analysis, location quotient technique economic base theory , and the economic base multiplier ,its theoretical framework, its application as a regional economic techniques , and its affection on the regional economy.

The study concludes number of recommendations including: it is necessary to issue annual statistics and make them available to researcher. make special classification, "Standard Industrial Classification, and give more attention to data of the labor force and its movement within the country and its regions and documented it to facilitate the task of researchers.

المقدمة:

خلال العقود الماضية حدثت تغييرات مهمة في الاقتصاد العالمي في عدة مجالات من أهمها التنظيم، مكونات الاقتصاد، التكامل والتداخل. وظهر تطور جديد في التكنولوجيا وتحسن في الاتصالات والنقل مما أدى إلى أحداث تغييرات مهمة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكثير من دول العالم.

من بين هذه التغييرات ظهرت العولمة، والاقليمية إذ أصبحت من خصائص العقدين الأخيرين فالعولمة تشير إلى حرية التجارة، والاقليمية تشير إلى تنمية مكانية لامركزية بطابع اقليم وظيفية اقتصادية عبر العالم، وهذا مادفع إلى ظهور اقتصاديات الاقليم. إن ظهور تطور جديد في نظام الانتاج شجع على ظهور التخصص الاقليمي للحصول على فوائد التطور السريع الذي يحتاج إلى استجابة سريعة ضمن سلسلة الانتاج من المجهز إلى المستهلك وهذا يعني بنى تحتية قوية نظام اتصالات ومعلوماتية كفوء وهذا مادفع إلى زيادة التداخل الاقليمي.

تتسابق الدول في تطوير اقتصادياتها الوطنية والاقليمية وزيادة رفاهية شعوبها، وهذا يتطلب استثمار عقلائي لموارد الثروة الموجودة فيها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف، إذ إن الاقتصاد الناجح، ببساطة، هو الاقتصاد القادر على تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة بشكل مستمر محققا قدرا مهما من الأرباح والإيرادات بما يعزز الاقتصاد الوطني. وهذا يتطلب وجود أساس اقتصادي قوي قادر على تلبية هذه الحاجات سواء كان ذلك من خلال إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي أو إنتاج جملة من السلع والخدمات للتصدير وتوفير العملة اللازمة لتغطية الحاجات الأخرى.

للقيام بذلك يحتاج واضعي السياسات المحلية والإقليمية وضع سياسات سليمة، تقوم على تحليل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يتطلب عددا من أدوات التحليل الاقتصادي، التي هي من بين أدوات اتخاذ القرار الأكثر موثوقية لوضع السياسات الإقليمية والمحلية لتحديد أولويات الدعم قطاعيا ومكانيا. هناك الكثير من الأدوات التي تساعد في وصف وتوثيق وتحليل التغييرات في الاقتصاد المحلي بما يساعد ويمكن من اتخاذ قرارات سليمة وواعية، وتستخدم هذه النماذج على نطاق واسع، بسبب بساطتها وسهولة استعمالها، بهدف تطوير الاقتصاد المحلي أو الوطني بعد معرفة واقع حاله ودراسته بعناية للاطلاع على نقاط القوة والضعف ومن ثم تأتي الخطوة التالية لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

مشكلة البحث:

يحتاج متخذ القرار إلى معرفة دقيقة بواقع الاقتصاد المحلي ليستطيع وضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي يمكن أن تنهض بالاقتصاد، بينما نفتقر أغلب مددنا وأقاليمنا إلى وجود دراسات اقتصادية وافية تبين الواقع الاقتصادي، التخصص، التنوع، الصناعات الاستهلاكية، الصناعات الإنتاجية، للاستهلاك المحلي أو للتصدير.... الخ. الأساس الاقتصادي للمدن هل هو زراعي أم صناعي أم سياحي.... وهذا ما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث لتناول أحد المواضيع المهمة التي تعنى بتحليل البنية الاقتصادية المحلية والاقليمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يستعرض بعض الأساليب الفنية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحليل البنية الاقتصادية المحلية بأسلوب سهل وبسيط.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى

١- بيان ماهية بعض الأساليب الفنية التي يمكن أن تساعد في عملية التحليل.

- ٢- آلية استخدام هذه الأساليب في تحليل الاقتصاد المحلي .
- ٣- إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد على استخدام هذه الأساليب.
- سيتناول الباحث ثلاث أساليب مهمة من بين أساليب وادوات التحليل الإقليمية هي :
- ١- الأساس الاقتصادي Economic-Base Model
- ٢- أسلوب التحول والتناسب Shift-Share Analysis
- ٣- معيار ميزة الموقع Location Quotients

أولاً: نموذج الأساس الاقتصادي ECONOMIC-BASE MODEL

يعد أسلوب الأساس الاقتصادي هو الأقدم والأسهل والأكثر انتشاراً بين المحللين الاقتصاديين الإقليميين ، وظهر نتيجة الحاجة لمعرفة الآثار المتوقعة من نشاط اقتصادي جديد على المدن أو الأقاليم . إذ يقوم على فرضية مفادها أن إنشاء مشروعاً جديداً في منطقة معينة يعمل فيه عدد من العاملين سيولد فرص عمل جديدة بارتباطه بالصناعات القائمة ، كون قوة العمل الجديدة تحتاج إلى توفير طعام ، سكن ، ملابس ، تعليم ، تأمين حياة جيدة ... وهذا سيولد فرص عمل محلية جديدة أخرى . والسؤال المطروح هو ما هو أثر هذا النشاط الجديد على قوة العمل وعلى الدخل في هذا المجتمع المحلي ؟ إن نموذج الأساس الاقتصادي كأداة تحليلية يمكن أن يجيب عن ذلك .

إن تحليل الأساسي الاقتصادي طُوِّرَ من قِبَل روبرت موراي هيج في عمله على الخطة الإقليمية لنويويورك في ١٩٢٨ ، إذ قام بتقسيم نشاطات المنطقة إلى صنفين - أساسيين ، وغير أساسيين . الصناعات الأساسية تلك التي تصدر منتجاتها من المنطقة إلى الخارج ؛ والأنشطة غير الأساسية تتمثل بتلك التي تُدْعَمُ الصناعات الأساسية . بكلمة أخرى ، إن تحليل الأساس الاقتصادي يقوم على النظرية التي تنظم الاقتصاد المحلي على كونه هيكل يتكون من صنفين : (١)

- ١- القطاع الأساسي Basic sector ، والذي ينتج ويوزع السلع والخدمات التصديرية إلى الأفراد والشركات خارج المنطقة المحلية .
- ٢- قطاع الخدمات/أو القطاع غير الأساسي service sector or non- Basic sector ، والذي تستهلك سلعه وخدماته ضمن المنطقة المحلية بالكامل . أي أن القطاع غير الأساسي ، يتكون من تلك الشركات التي تعتمد إلى حد كبير على ظروف العمل المحلية . على سبيل المثال ، بقالة تباع بضائعها المحلية إلى الأسر والشركات والأفراد . إذ يتم استهلاك كل الخدمات والمنتجات تقريباً محلياً (مثل المطاعم ، مخازن الأدوية) لأنها تعتمد كلياً على العوامل المحلية .

يتكون القطاع الأساسي من الأنشطة الآتية : (٢)

- أ. الأنشطة التي تجلب الأموال إلى الاقتصاد المحلي (that bring money into the local economy)
- ب. الأنشطة التي تلبي الطلب الخارجي (external demand)
- ج. الأنشطة التي تعتمد على عوامل خارج الاقتصاد المحلي (depend on factors external on local economy)

الأنشطة النمطية للقطاع الأساسي:

أولاً الزراعة Agriculture

ثانياً. التعدين Mining

ثالثا: التصنيع Manufacturing
 رابعا: الغابات forestry
 خامسا: الخدمات الحكومية المحلية state and local government
 سادسا: الأنشطة السياحية tourist activities

يتكون قطاع الأنشطة غير الأساسية من :
 أ. الأنشطة التي تستخدم الأموال بالفعل في الاقتصاد المحلي use money already in the local economy
 ب. الأنشطة التي تلبي الطلب المحلي meet local demand
 أنماط أنشطة القطاع غير الأساسي
 أولا: أنشطة الحكومة المحلية Local government
 ثانيا: تجارة التجزئة المحلية local retailing
 ثالثا: قطاع المدارس المحلية local school district
 رابعا: البناء construction
 خامسا: المرافق او الخدمات المحلية Local utilities

يمكن ومن خلال دراسة الأساس الاقتصادي للإقليم بيان مواطن القوة والضعف من خلال النشاط الاقتصادي الذي يتخصص به الإقليم ، سواء كان زراعي أو صناعي، كذلك يمكن الاستدلال على طبيعة العلاقات التبادلية بين الأقاليم interregional linkage من خلال هذا النموذج .

افتراضات نموذج الأساس الاقتصادي

أولاً: يفترض النموذج ان القطاع الأساسي هو سبب نمو الاقتصاد المحلي
 أ. القطاع غير الأساسي يدور دائما حول أنشطة القطاع الأساسي
 ب. لا يمكن تطوير القطاع غير الأساسي بدون أنشطة اقتصادية أساسية
 ثانيا. يفترض النموذج وجود ارتباط بمعدل اونسبة ثابتة طويلة الامد بين أنشطة القطاع الأساسي والقطاع غير الأساسي
 أولا: عندما ينمو القطاع الأساسي ينمو القطاع غير الأساسي
 ثانيا. عندما ينكمش القطاع الأساسي ، ينكمش القطاع غير الأساسي

هدف النموذج

- ٣- يهدف النموذج الى قياس التدفقات والتسربات
- ٤- تقدير العلاقة بين القطاعين الأساسي وغير الأساسي في الاقتصاد المحلي
- ٥- وضع استراتيجيات لتوسيع القاعدة الاقتصادية
- ٦- وضع استراتيجيات لتوسيع قطاع الخدمات.

تأثير المضاعف

إن الأنشطة الأساسية تتمثل في الأنشطة التصديرية بشكل عام أو التي يستهلكها الأشخاص القادمون من خارج الإقليم أو المنطقة الحضرية . إن أية زيادة في النشاط

الاقتصادي ضمن القطاع الأساسي تعني زيادة في تدفق النقود إلى الإقليم وزيادة في الخدمات أيضاً أي زيادة في الأنشطة غير الأساسية ، وهذا ما يسمى بالمضاعف الاقتصادي Economic base multiplier .

تؤكد نظرية الأساس الاقتصادي على أن وسائل تعزيز وتنامي الاقتصاد المحلي تقوم على تطوير وتعزيز القطاع الأساسي كونه "المحرك" للاقتصاد المحلي. ويستند هذا الأسلوب على نموذج السببية البسيطة الذي يفترض أن القطاع الأساسي هو السبب الرئيسي لنمو الاقتصاد المحلي ، وأنه القاعدة الاقتصادية للاقتصاد المحلي. ويفترض أيضاً أن الاقتصاد المحلي يكون أقوى عندما تتطور تلك القطاعات الاقتصادية . من خلال تطوير الشركات التي تعتمد في المقام الأول على الأسواق الخارجية. إن قاعدة المضاعف Base Multiplier هي الطريقة التي يمكن من خلالها تقدير أثر القطاع الأساسي في الاقتصاد المحلي ، إذ أن:

أ. تقدير المضاعف يعد النتيجة الرئيسية لدراسات الأساس الاقتصادي

ب. الأثر الإجمالي للتغيرات الاقتصادية يتمثل بمجموع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.

ج. أن تأثير قوة العمل لمصنع جديد يتمثل بالوظائف التي يولدها المصنع بالإضافة إلى فرص العمل التي يخلقها التوسع في قطاع الخدمات الناجمة عن التوسع في القطاع الأساسية.

مثال:

لو افترضنا أن قوة العمل المحلية في إحدى المناطق كانت كالآتي :

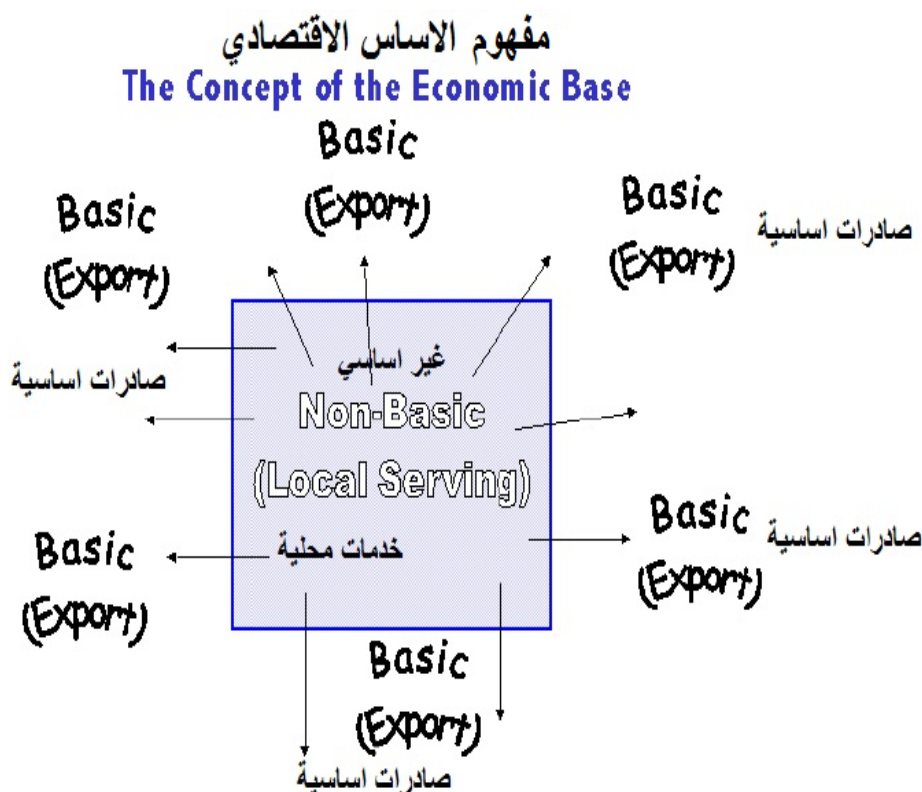
مجموع قوة العمل = ٥٤٣٢

قوة العمل الأساسية = ٢٣٦١

خدمات التوظيف = ٣٠٧١

قوة العمل الكلية / الأساسية = ٥٤٣٢ / ٢٣٦١ = ٢.٣ وهذا يعني أن كل وظيفة في القطاع الأساسي تولد ٢,٣ وظيفة مضاف لها ١,٣ وظائف خدمية

قوة العمل الخدمي / قوة العمل الأساسية = ٣٠٧١ / ٢٣٦١ = ١.٣ كل وظيفة في القطاع الأساسي تولد ١,٣ وظيفة في قطاع الخدمات.



Source : [www.theconcept of the Economic Base](http://www.theconceptoftheeconomicbase.com).

أغراض أو استخدامات تحليل الأساس الاقتصادي :

- ١- تعد طريقة جيدة لتحليل الاقتصاد المحلي
- ٢- طريقة لتحديد وتوقع التأثيرات التي من المتوقع حدوثها في الاقتصاد المحلي وتسمى أحيانا تحليل التأثيرات impact analysis (٣)

أهمية مضاعف الأساس الاقتصادي

يساعد مضاعف الأساس الاقتصادي على:

- ١- تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي مقارنة مع الإقتصادات في الأقاليم المماثلة.
 - ٢- تحديد التأثيرات الفعلية أو المتوقعة في الأساس الاقتصادي على القطاعات الأخرى من الاقتصاد المحلي.
- بعض الاعتبارات المهمة قبل التحليل:
- حدد كلسترمان نقطتان مهمتان قبل البدء بتحليل الأساس الاقتصادي هي:

١- تحديد منطقة الدراسة: Identify study area

يجب تحديد المدينة المطلوب دراستها وعلاقتها بالإقليم ، كون الاقتصاد المحلي يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين ، مثال ذلك اقتصاد المدينة مقارنة باقتصاد الإقليم ، تحديد منطقة الاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي ، إذ يجب التمييز بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي .

٢- اختيار وحدة القياس: Select Measurement Units

تعتبر قوة العمل وحدة القياس المناسبة التي يمكن استخدامها في تحليل الأساس الاقتصادي من خلال بيانات قوة العمل **Employment data** بالاعتماد على عدد الوظائف **the number of jobs** ، كون هذه البيانات متوفرة من خلال مكاتب الإحصاءات، وبسبب أهمية هذه الإحصاءات قامت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار إحصاءات سنوية ووضعها في متناول الباحثين ، إذ قامت بعمل تصنيف خاص بالصناعات يسمى " التصنيف الصناعي القياسي أو المعياري " **Standard Industrial Classification** والذي يرمز له ب **SIC** ، وباستخدام هذه البيانات يستطيع المحلل بيان نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي لأية مدينة أو إقليم لان البيانات الصادرة تخص المدن والمستوى الوطني .

٣- وإضافة آخرون نقطة أخرى هي فترة الدراسة لحساب التغيرات الحاصلة خلال الزمن، والبيانات المطلوبة وسنة الأساس والسنوات اللاحقة ، وفي حال اختيار فترة زمنية فيها تراجع في الاقتصاد فيفضل اختيار سنة قبل هذا التراجع لان ذلك سيعطي صورة دقيقة عن كيفية أداء الصناعات في الإقليم .

بعض الأساليب الفنية لتحليل الأساس الاقتصادي: Economic Base Analysis Techniques

هناك عدد من الأساليب الفنية التي يمكن استخدامها في تحليل الأساس الاقتصادي للمدن لبيان نقاط القوة والضعف ، أو التخصص أو التنوع في أنشطة الاقتصاد المحلي . من بين هذه الأساليب الآتي:

١- أسلوب أو طريقة المسح **The Survey Method** يعد من الأساليب المباشرة ، وهو ببساطة أن تسأل الشركات المحلية في منطقة ما لتحديد عائداتها هل تأتي من الأنشطة الأساسية واستخدامها لهذه المردودات في الأنشطة التجارية المحلية الأساسية وغير الأساسية ، ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يعد نادرا لأنه يستغرق وقتا طويلا ومكلف أيضا .

٢- أسلوب الفرضية **Assumption or Assignment Technique** يعد هذا الأسلوب هو الأبسط من بين الأساليب الفنية ويعتمد على جملة افتراضات تخص الاقتصاد المحلي .

أسلوب الافتراض هو الأبسط كقاعدة إذ يقوم على افتراض جميع الصناعات التحويلية ، والتعدين ، والزراعة ، من أنشطة القطاع الأساسية كونه يفترض أنها تعتمد إلى حد كبير على الظروف غير المحلية. في المقابل ، يفترض كل الصناعات الأخرى بأنها غير أساسية ، أو تعتمد اعتمادا كلياً على الظروف المحلية. ومن خلال هذه الافتراضات يمكن بيان مجموع قوة العمل الأساسية ويمكن تقدير العمالة غير الأساسية للمنطقة المحلية. ثم ، وذلك باستخدام معادلة المضاعف.

مثال:

القـطـاع الصناعي	قـوة العمل	الفرضية	قـوة العمل	قـوة العمل غير الاساسية
الزراعة	2600	اساسي	2600	
التعدين	230	اساسي	230	
البناء	18300	غير اساسي	18300	18300
التصنيع	59000	اساسي	59000	
tpu	20100	غير اساسي	20100	20100
تجارة الجملة	22600	غير اساسي	22600	22600
تجارة المفرد	51200	غير اساسي	51200	51200
الاطفاء	24200	غير اساسي	24200	24200
الخدمات	79800	غير اساسي	79800	79800
غير مصنفة	910	غير اساسي	910	910
المجموع	278940		278940	61830

وباستخدام معادلة المضاعف نلاحظ الاتي:

المضاعف = $\frac{278940}{61830} = 4,5$ وهذا يعني ان القطاع الاساسي بولد ٣,٥ فرصة عمل لكل فرصة عمل اساسية .

٣- اسلوب ميزة الموقع : Location Quotient Technique :

ان معيار ميزة الموقع هو الأكثر استخداما في تحليل الاساس الاقتصادي . ويستند هذا الأسلوب على احتساب الاهمية النسبية للصناعة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني .

يمكن كتابة معادلة ميزة الموقع كالآتي: (٤)

$$LQ = \frac{e_i/e}{E_i/E}$$

Where:

اذ ان

e_i = قوة العمل المحلية في الصناعة i Local employment in industry i

$e = \text{Total local employment}$ قوة العمل المحلية الكلية

$E_i = \text{Reference area employment in industry } i$ قوة العمل المحلية في منطقة i المقارنة في الصناعة

$E = \text{Total reference area employment}$ قوة العمل الكلية في منطقة المقارنة (المستوى الوطني)

- ١- عندما يكون معيار ميزة الموقع مساويا للواحد ($LQ = 1$) يعني ان الإنتاج بهذه الصناعة يغطي فقط الحاجة المحلية وان هذا النشاط لا يعد أساسيا.
 - ٢- عندما يكون معيار ميزة الموقع اقل من واحد ($LQ < 1$) يعني ان الإنتاج بهذه الصناعة لا يغطي الحاجة المحلية وان هناك حاجة للاستيراد وان هذا النشاط غير اساسي.
 - ٣- عندما يكون معيار ميزة الموقع اكبر من واحد ($LQ > 1$) يعني ان الإنتاج بهذه الصناعة اكبر من الحاجة او الطلب المحلي وهذا يعني ان هذا النشاط اساسي.
- على الرغم من أن مفهوم معيار ميزة الموقع بسيط الا انه ليس خاليا من الأخطاء لتحديد القاعدة الاقتصادية. بعض المشاكل مع النظرية، إذ قد يتسبب في الظروف المحلية ان تكون ميزة الموقع لصناعة ما أكبر من واحد دون أن تكون جزءا من القاعدة الاقتصادية، مثل وقود التدفئة الأعمال في المناخات الباردة.

ثانياً: أسلوب التحول والتناسب Shift-Share Projection Technique

تم استخدام هذا الأسلوب بشكل واسع في الدراسات والبحوث الاقتصادية الإقليمية النظرية والتطبيقية وكان أداة ناجحة في بيان التغيرات الإقليمية ، وتشير الدراسات الى ان هذا الأسلوب اصبح شائعا ومستخدما بشكل كبير من قبل المخططين وعلماء التخطيط الاقليمي .

ظهر هذا الأسلوب في أربعينيات القرن الماضي واستخدم من قبل دانييل كريمير (Daniel Creamer) وكان استخدامه لبيان ووصف النمو الصناعي الاقليمي وفحص التأثيرات الهيكلية والتنافس الصناعي الاقليمي وبيان التغير الحاصل عبر الزمن ، ثم اصبح مستخدما في حقول الاقتصاديات الإقليمية والتسويق والدراسات الحضرية لاربعة عقود مضت . (٥)

ان هذا الأسلوب يفحص او يبين التغيرات الاقتصادية (نمو او تراجع) في الاقليم من خلال ثلاث متغيرات : المساهمة الوطنية ، مزيج او مساهمة الصناعة ، المساهمة الاقليمية. اما المتغيرات التي تعتمد في هذا النموذج فيمكن ان تكون قوة العمل او الدخل او الانتاج او السكان او متغيرات اقتصادية اخرى . يعد هذا الأسلوب مفيدا في التحليل الاقليمي وهو أسلوب عملي في تقييم اعادة هيكلة الصناعة على الاقتصاديات المحلية والاقليمية ويمكن ان يوفر دليل ومساهمة مهمة في فهم واختيار الصناعات القائدة في الاقليم . ان أسلوب التحول والتناسب يمكن ان يعطي وصفا للتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقليم العائدة الى النمو الاقتصادي الوطني من خلال تفسير نتائج هذا الأسلوب لاستكشاف فوائد وامكانات المنطقة المحلية وامكانات النمو والصناعات التي تستحق الاهتمام مستقبلا. فضلا عن كونه أسلوبا بسيطا للتحليل المقارن في التغيرات الحاصلة في هيكل الصناعة المحلية نسبة إلى التغيرات الحاصلة على المستوى الوطني أو المستوى الاقليمي.

يحتاج هذا الأسلوب إلى معلومات تتعلق بقوة العمل للقطاع لنقطتين في إن واحد للاقتصاد المحلي وللاقتصاد المنطقة المقارنة ، اذ تعتبر قوة العمل المتغير الشائع الاستخدام في هذا الأسلوب، يضيف هذا الأسلوب التغيرات الحاصلة في قوة العمل ضمن الاقتصاد المحلي ، من خلال حركة وانتقال قوة العمل من وإلى المنطقة موضوع الدراسة .

مكونات اسلوب التحول والتناسب: Shift-share Components

يتكون هذا الاسلوب من المكونات الآتية : (٦)

١- مكون المساهمة الوطنية (The National Share (NS

يقيس هذا المكون الزيادة الحاصلة في قوة العمل المحلية (منطقة او اقليم) بسبب نمو الاقتصاد الوطني خلال فترة التحليل او الدراسة .مثال ذلك اذا ازدادت قوة العمل على المستوى الوطني بنسبة ١٠% خلال فترة التحليل عليه فان قوة العمل المحلية سوف تنمو بنفس المعدل .

$$g_{ir} = \frac{E_{ir}^{t+1} - E_{ir}^t}{E_{ir}^t}$$

$$g_{in} = \frac{E_{in}^{t+1} - E_{in}^t}{E_{in}^t}$$

$$NS = \sum \frac{E_{in}^t}{E_{ir}^t} g_n$$

$$IM \equiv \sum (E_{ir}^{t+1} - E_{ir}^t)$$

$$RS \equiv \sum (E_{in}^{t+1} - E_{in}^t)$$

= قوة العمل في القطاع i في الاقليم r في بداية فترة التحليل
 = قوة العمل في القطاع i في الاقليم r في نهاية فترة التحليل
 = قوة العمل في القطاع i في القطر n في بداية فترة التحليل
 = قوة العمل في القطاع i في القطر n في نهاية فترة التحليل
 = معدل النمو الكلي
 = معدل نمو الصناعة I في الاقليم r
 = معدل نمو الصناعة I على المستوى الوطني (منطقة المقارنة)

اذ ان t+1 = نهاية فترة التحليل
 T = بداية فترة التحليل

$r =$ أقليم محدد $i =$ صناعة محددة

$$SS = NS + IM + RS$$

٢- مكون مزيج او مساهمة الصناعة (IM) Industry Mix

ان سرعة نمو او بطء نمو قطاع صناعي معين على المستوى المحلي يعتمد على معدل النمو الوطني لكل قطاع صناعي (للصناعة المعنية) ، وهكذا فان المنطقة المحلية التي فيها معدل نمو اعلى من الوسط بسبب معدل النمو العالي على المستوى الوطني سوف تنمو بشكل اسرع من تلك المنطقة المحلية التي تنمو بمعدل نمو صناعي اوطا.

$$IM \equiv \sum (g_{in} - g_n)$$

 E^t

٣- التحول الاقليمي (RS) Regional Shift

ويسمى ايضا بتأثير المنافس ويعد المكون الاله ، ويقوم على مقارنة معدل النمو المحلي لصناعة معينة او قطاع صناعي معين مع معدل النمو لنفس القطاع على المستوى الوطني ، ويظهر من خلال ذلك مايسمى بالصناعات الفائزة والتي يكون فيها معدل النمو الصناعي على المستوى المحلي اعلى منه على المستوى الوطني والعكس يعني صناعة متخلفة.

ويتمثل بالمعادلة الاتية :

$$RS \equiv \sum (g_{ir} - g_{in})$$

 E^t ir

ولبيان كيفية استخدام هذا الاسلوب نسوق المثال الاتي:

نفترض ان قوة العمل الكلية في بلد ما كما في الجدول (١) الذي يمثل قوة العمل الكلية موزعة على القطاعات الاساسية لفترتين زمنييتين هما ١٩٩٣ ، ١٩٩٨ والتغير الحاصل في نهاية فترة التحليل متمثلا بعدد فرص العمل الاضافية على المستوى الوطني ، اما على المستوى القطاعي فهناك قطاعات فيها زيادة بقوة العمل واخرى فيها تراجع .

جدول (١)

الدولة	س	1993	1998	التغير في فرص العمل
قوة العمل الكلية		141,996,000	160,199,000	18,203,000
الزراعة		3,130,000	3,127,000	-3,000
الصناعة		18,712,000	19,569,000	857,000
التجارة		23,467,000	26,710,000	3,243,000
المالية		10,502,000	12,230,000	1,728,000
الخدمات		41,811,000	49,898,000	8,087,000
اخرى		44,375,000	48,665,000	4,290,000

الخطوة الاولى لعمل النموذج هي بيان نسبة النمو على المستوى الوطني لقوة العمل ككل ولكل قطاع من القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني وكما في الجدول (٢)

جدول (٢)

الدولة س	1993	1998	التغير في فرص العمل	معدل التغير
قوة العمل الكلية	141,996,000	160,199,000	18,203,000	12.80%
الزراعة	3,130,000	3,127,000	-3,000	-0.10%
الصناعة	18,712,000	19,569,000	857,000	4.60%
التجارة	23,467,000	26,710,000	3,243,000	13.80%
المالية	10,502,000	12,230,000	1,728,000	16.50%
الخدمات	41,811,000	49,898,000	8,087,000	19.30%
اخرى	44,375,000	48,665,000	4,290,000	9.70%

وفي كل قطر هناك مستويات محلية بتسميات مختلفة كاقاليم او ولايات او مدن..... الخ ، اذ تضم هذه الاقاليم مستوى ادنى من القطاعات الاقتصادية ، ولنفترض ان الاقليم أ هو احد هذه الاقاليم وكانت قوة العمل فيه موزعة على القطاعات كما في الجدول (٣)

نلاحظ في هذا الجدول ان نسبة النمو الاقليمي هي ١١,٨% مقابل ١٢,٨% على المستوى الوطني ، اما القطاعات الاقتصادية الموجودة في هذا الاقليم فتراوحت نسب النمو بين ٣,٣% في الزراعة الى ٢٠,٧% في الخدمات .

الجدول (٣)

الاقليم أ	1993	1998	التغير بعدد الوظائف	نسبة التغير
قوة العمل الكلية	253,463	283,417	29,954	11.8%
الزراعة	7,951	7,977	26	0.3%
الصناعة	58,516	61,229	2,713	4.6%
التجارة	44,752	50,339	5,587	12.5%
المالية	16,193	18,547	2,354	14.5%
الخدمات	62,518	75,441	12,923	20.7%
اخرى	63,533	69,884	6,351	10.0%

المساهمة الوطنية (The National Share (NS

يفترض تحقيق الاقليم لزيادة في قوة العمل مساوية للنسبة المتحققة على المستوى الوطني وهي ١٢,٨% وبذلك يفترض ان تكون قوة العمل في القطاعات الاقتصادي كالاتي كما في الجدول (٤) وبزيادة قدرها ٣٢٤٩٢ فرصة عمل.

جدول (٤)

الصناعة	1993	معدل النمو الوطني	المساهمة الوطنية NS
قوة العمل في الاقليم			
الزراعة	7,951	12.8%	1,019
التصنيع	58,516	12.8%	7,501
التجارة	44,752	12.8%	5,737
المالية	16,193	12.8%	2,076
الخدمات	62,518	12.8%	8,014
اخرى	63,533	12.8%	8,145
حصة الاقليم من النمو الوطني	٥٨		32,492

يتم استخدام المعادلة الآتية في استخراج عدد الفرص في كل قطاع من القطاعات الموجودة في الاقليم (عدد الفرص التي كان يفترض تحققها) اذ تمثل الزيادة نسبة النمو الوطنية مضروبة في قوة العمل لسنة الاساس ١٩٩٣ لجميع القطاعات .

$$\text{Ex: } 7,951 * ((160,199,000/141,996,000)-1) = 1,019$$

مزيج الصناعة (IM) Industry Mix

ولو ان القطاعات المحلية في الاقليم نمت بنفس بنسبة النمو القطاعية على المستوى الوطني لكانت فرص العمل المتولدة محليا كما في الجدول (٥)

جدول (٥)

الصناعة	قوة العمل الاقليمية	1993	مساهمة مزيج الصناعة IM
الزراعة	7,951	-0.1%	12.8%
التصنيع	58,516	4.6%	12.8%
اتجارة	44,752	13.8%	12.8%
المالية	16,193	16.5%	12.8%
الخدمات	62,518	19.3%	12.8%
اخرى	63,533	9.7%	12.8%
مساهمة الصناعة في الاقليم			-2,735

ويتم استخراج ذلك بموجب المعادلة الآتية التي تعتمد على معدل النمو القطاعي الوطني ومعدل النمو الوطني ككل

$$\text{Ex: } 7,951 * ((3,127/3,130)-1) - ((160,199/141,996)-1) = -1,027$$

التحول الاقليمي (RS) Regional Shift

ولبيان المساهمة الاقليمية في قوة العمل الناجمة عن وجود معدلات نمو قطاعية محلية تختلف عن تلك المعدلات القطاعية الوطنية يمكن ملاحظة ما اذا حقق الاقليم زيادة او تراجع في فرص العمل وفي اي القطاعات المحلية وهذا المؤشر يعد الالهم لتعزيز القطاعات المحلية القاندة محليا عند التخطيط للمستقبل، اذ يمثل الاقليم مكانا تنافسيا في هذه القطاعات بسبب معدلات النمو المتحققة فيه.

جدول (٦)

الصناعة	قوة العمل الاقليمية	1993	معدل النمو القطاعي الوطني	معدل النمو القطاعي في الاقليم	التحول الاقليمي
الزراعة	7,951	-0.1%	0.3%	34	
التصنيع	58,516	4.6%	4.6%	331	
اتجارة	44,752	13.8%	12.5%	-597	
المالية	16,193	16.5%	14.5%	-310	
الخدمات	62,518	19.3%	20.7%	831	
اخرى	63,533	9.7%	10.0%	209	
المساهمة المحلية للاقليم				199	

ويتم استخدام معدلات النمو القطاعية على المستويين الوطني والاقليمي في استخراج فرص العمل المتحققة في الاقليم مع بيان مجمل الزيادة او النقص في قوة العمل .

$$\text{Ex: } 7,951 * (((7,977/7,951)-1) - ((3,127/3,130)-1)) = 34$$

التحول الكلي Total shift

$$\text{التحول الكلي} = \text{المساهمة الوطنية} + \text{مساهمة الصناعة} + \text{المساهمة الإقليمية}$$

$$29956 = 199 + (-2735) + 32492$$

$$\text{Total Shift} = \text{National Share} + \text{Industry Mix} + \text{Regional Share}$$

$$29956 = 32492 + (-2735) + 199$$

ويمثل مجموع المتغيرات الثلاث النمو الحقيقي في الاقليم اذ حصل على ٢٩٩٥٦ فرصة عمل خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨ ، اذ حصل على ٣٢٤٩٢ فرصة عمل تعود الى النمو على المستوى الوطني وفقد ٢٧٣٥ فرصة بسبب مساهمة الصناعة وكانت مساهمة الاقليم ب ١٩٩ فرصة عمل بسبب ميزات الاقليم وهذا يشير الى قوته التنافسية .

من جانب اخر نلاحظ ان مستوى النمو الاقليمي كان مقاربا له على المستوى الوطني اذ كان ١١,٨% على المستوى الاقليمي بينما كان ١٢,٨% على المستوى الوطني ، وكان هناك اختلاف في معدلات النمو للقطاعات المحلية عنها في المستوى الوطني اذ كان بعضها اعلى من المستوى القطاعي وطنيا والاخر اوطا ولا بد من معرفة مسببات ذلك لكن المعدلات العالية توضح نجاح الاقليم في هذه الصناعات او التخصصات وهذا يخدم توجهات دعم هذه القطاعات مستقبلا .

وعلى الرغم من ان هذا التحليل يلقي الضوء على الاقتصاد المحلي ، الا انه غير كاف لفهم قوة او ضعف الاقتصاد فيه كما يشير الى ذلك كثير من الكتاب كونه يتناول التغير الحاصل في قوة العمل وليس التغير في الدخل او القيمة المضافة والتي تشير الى حجم الصناعة اذ يمكن لكثير من المصانع ان تقلل من قوة العمل فيها بسبب التطورات التكنولوجية ومع ذلك تحصل على مكاسب ومنافع اكثر .

ختاما يجب ان نضع في حساباتنا ان هذا النموذج او الاداة التحليلية يجب ان يستخدم مع مجموعة اخرى من الادوات للوصول الى فهم افضل في تحديد الصناعات القائمة في الاقليم (key industries in a region) وايضا لاننسى ان هذا النموذج يفترض افتراضات ربما تكون غير واقعية منها :

- أ- التشابه التكنولوجي في الاقاليم
 - ب- التشابه في الانتاجية بين الاقليم والمستوى الوطني
 - ت- تشابه الطلب الاقليمي مع المعدل الوطني
 - ث- اهمال النموذج للتجارة الوطنية والتجارة بين الاقاليم
- ومع ذلك فان هذا النموذج تم تطبيقه على عدد من القضايا الاقليمية المهمة منذ الستينات لغاية الان .

ثالثا: معيار ميزة الموقع LOCATION QUOTIENTS

يعد هذا المعيار واحداً من أكثر الأدوات التحليلية استخداماً في التحليل الاقتصادي الإقليمي والمحلي ، ويستخدم لقياس التركيز الصناعي في منطقة معينة مع إقليم أساس أو المستوى الوطني. ويتمثل بالمقارنة بين مساهمة الصناعة بقوة العمل المحلية مع مساهمتها على المستوى الوطني، إذ تعد أداة سريعة ومفيدة لتحديد الصناعة القائدة في الإقليم .

إن هذا الأسلوب هو أعقد من الأسلوب السابق ويقوم على مبدأ مقارنة الاقتصاد المحلي مع اقتصاد الإقليم أو الاقتصاد الوطني . إن $location\ quotient$ ببساطة هو معدل قوة العمل في صناعة ما في الاقتصاد المحلي مقسوماً إلى قوة العمل لنفس الصناعة على المستوى الوطني. وهذا يمكن قياسه على مستوى الإقليم أيضاً .

يمكن تفسير آلية عمل هذا الأسلوب كالآتي:

أولاً: "عندما يكون معيار ميزة الموقع مساوياً ل واحد ($LQ = 1$) يعني أن الاقتصاد المحلي يمتلك قوة عمل بالصناعة المعنية بنسبة مساوية لها على المستوى الوطني، وأن الإنتاج بهذه الصناعة يغطي فقط الحاجة المحلية وأن هذا النشاط لا يعد أساسياً.

ثانياً: عندما يكون معيار ميزة الموقع أقل من واحد ($LQ < 1$) يعني أن الاقتصاد المحلي يمتلك قوة عمل بالصناعة المعنية بنسبة أقل من المستوى الوطني، وأن الإنتاج بهذه الصناعة لا يغطي الحاجة المحلية وأن هناك حاجة للاستيراد.

ثالثاً: "عندما يكون معيار ميزة الموقع أكبر من واحد ($LQ > 1$) يعني أن الاقتصاد المحلي يمتلك قوة عمل بالصناعة المعنية بنسبة أكبر من المستوى الوطني، وأن الإنتاج بهذه الصناعة أكبر من الحاجة أو الطلب المحلي وهذا يدل على وجود تخصص في الصناعة في هذه المنطقة ، وهناك إمكانية للتصدير.

إن الصعوبة التي تواجه هذا الأسلوب تكمن في عدم توفر البيانات المطلوبة في حينها على الأغلب ، إذ إن البيانات الإحصائية لا تكون في متناول الباحثين إلا بعد مرور فترة ليست بالقصيرة ، ربما سنة أو سنتين

إن نتائج تحليل الأساس الاقتصادي تظهر واقع حال الأنشطة الاقتصادية والتغير الحاصل من خلال معيار قوة العمل ، فالأنشطة التي زاد فيها تركيز قوة العمل ستكون من الأنشطة المهمة الواجب دعمها وتعزيزها ، والأنشطة التي تنخفض فيها قوة العمل مطلوب دراسة أسباب هذا الانخفاض لمعالجته ، علماً أن هذا التغير قد يكون طبيعياً بسبب نجاح بعض الأنشطة على حساب أنشطة أخرى.

إن صياغة واحتساب أسلوب ميزة الموقع كالآتي: (٧)

$$E_{ir} / E_r$$

$$LQ = \frac{E_{ir} / E_r}{E_{in} / E_n}$$

$$E_{in} / E_n$$

إذ أن:

$$E_r = \text{قوة العمل في الإقليم } r$$

$$E_{ir} = \text{قوة العمل في الصناعة } i \text{ في الإقليم } r$$

$$E_n = \text{قوة العمل الكلية للمنطقة المقارنة (القطر)}$$

$$E_{in} = \text{قوة العمل في المستوى الوطني } n \text{ للصناعة } I$$

مثال:

نفترض وجود اربعة اقاليم في بلد ما وهناك نمطين من الصناعة في هذه الاقاليم ، وليبان الاقليم الذي تتركز فيه الصناعة أ او الصناعة ب نستخدم اسلوب ميزة الموقع .

جدول (٧)

الاقليم	الصناعة أ	الصناعة ب	المجموع	ميزة الموقع للصناعة أ	ميزة الموقع للصناعة ب
شرق	600	2250	2850	0.74	1.11
غرب	3300	7500	10800	1.07	0.97
جنوب	900	3000	3900	0.81	1.08
شمال	1200	2250	3450	1.22	0.91
مج	6000	15000	21000		

يتم استخراج ميزة الموقع لكل صناعة في كل اقليم كالآتي :

$$\begin{aligned} \text{ميزة الموقع للصناعة أ في اقليم الشرق} &= 2850 / 600 = 4.75 \\ \text{ميزة الموقع للصناعة أ في اقليم الغرب} &= 3300 / 900 = 3.67 \\ \text{ميزة الموقع للصناعة أ في اقليم الجنوب} &= 3900 / 900 = 4.33 \\ \text{ميزة الموقع للصناعة أ في اقليم الشمال} &= 3450 / 1200 = 2.875 \end{aligned}$$

وبنفس الطريقة يتم استخراج ميزة الموقع للصناعة ب

ان ميزة الموقع للصناعة أ في مثالنا اعلاه توضح انها متركزة في الشمال وبدرجة معينة في الغرب ايضا اذ انها اكبر من ١ ، اما في الشرق والجنوب فهي اقل من الواحد . من جانب اخر فان الصناعة ب تتركز في الشرق والجنوب . من خلال هذه المعلومات يمكن رسم خارطة التركز المكاني للصناعة .

هناك طريق اخر لاستخدام هذا المعيار من قبل صناع القرار الاقتصادي من خلال النظر في التغيرات الحاصلة في معيار ميزة الموقع خلال فترة زمنية معينة ، اذ ان التغير السنوي الحاصل في معيار ميزة الموقع يمكن ان يوفر معلومات حول الزيادة او النقصان الحاصل في صناعة ما واهميتها النسبية في منطقة ما او اقليم ما نسبة الى المناطق او الاقاليم الاخرى .

$$LQ_{t+1} - LQ_t$$

$$\Delta LQ = \frac{LQ_{t+1} - LQ_t}{LQ_t}$$

وهذا يمكن ان يساعدنا في تصنيف الصناعة الى اربعة اقسام كما مبين في المصفوفة ادناه ، اذ قد تكون الصناعة كبيرة ومتزايدة وهذه هي الحالة يكون التوجه المرغوب فيه ، وقد تكون كبيرة لكنها في تراجع عبر الزمن وهذا يستدعي اهتمام المخططين المحليين بهذا القطاع ، وايضا قد تكون الصناعة صغيرة وهي في نمو او تراجع .

قيم ميزة الموقع Location Quotient Value

كبيرة Large	صغيرة Small
تزداد وتتمو Increasing	تتراجع وتقل Declining

ان هذه الطريقة توفر اداة تحليلية جيدة لفهم طبيعة الصناعات المحلية والاقليمية لان كل واحدة منها تحتاج الى اهتمام واسلوب تطوير development approach مختلفة عن الاخرى ، اذ ان الاقليم يجب ان يركز على الصناعات الكبيرة لان فقدان هذه الصناعة سيسبب مشكلة . ان ميزة الموقع عندما تكون كبيرة توضح اهمية الصناعة للمنطقة او الاقليم ، وايضا فان الصناعات ذات معيار ميزة موقع صغير وفي نفس الوقت هي في نمو وتزايد فهي تستدعي الاهتمام المستقبلي وينبغي اعطاءها مزيد من الاهتمام ، وبالنسبة للصناعات التي تتراجع يمكن دراسة اسباب هذا التراجع ووضع البرامج والسياسات المناسبة لذلك . واخيرا فان الصناعات الصغيرة ولمتراجعة لا تستدعي اي اهتمام من الاقتصاد المحلي للمحدودية امكاناتها .

ويمكن استخدام معيار ميزة الموقع في بيان قوة العمل الاساسية في الاقاليم باستخدام المعادلة الآتية:

$$BE_{ir} = [1 - \frac{1}{LQ_t}] * E_{ir}$$

اذ ان BE_{ir} = قوة العمل الاساسية في الصناعة للاقليم

ومن خلال بيانات المثال السابق يمكن استخراج قوة العمل الاساسية والمضاعف

جدول (٨)

الاقليم	الصناعة أ	المجموع	ميزة الموقع للصناعة أ	قوة العمل الاساسية	المضاعف
شمال	1200	3450	1.22	214	5.6
مجم	6000	21000			

$$BE_{ir} = [1 - \frac{1}{1.22}] * 1200 = 214$$

اما المضاعف فيتم استخراجه كالاتي:

$$BM = \frac{E_r}{BE_r} = \frac{1200}{214} = 5.6$$

الاستنتاجات:

- ١- ان استخدام الاساليب الكمية يعطي نتائج اكثر وضوحا واكثر ثقة للمخطط ولتخذ القرار
- ٢- توضح هذه الاساليب تخصص المناطق والاقاليم بنمط اقتصادي معين يسهل معه تعزيز هذا النمط اذا كان هناك توجه لذلك ،ومن خلال هذه الدراسات يمكن الحصول على خارطة وطنية للتخصص الاقتصادي الاقليمي في القطر.
- ٣- يوضح الاساس الاقتصادي القطاعات القادة والاساسية او التصديرية في الاقاليم وهذا يجعل من مهمة متخذ القرار سهلة لتحقيق التنوع والتخصص وتطوير هذه القطاعات في الاقاليم.
- ٤- ان اسلوب التحول والتناسب يوضح الحركة السنوية لقوة العمل واين تتجه ويمكن تحليل هذا التحول لتعزيزه او معالجته .
- ٥- ان معيار ميزة الموقع يوضح التركيز الصناعي من خلال تركيز قوة العمل ضمن صناعة معينة في اقليم او منطقة معينة. وكذلك يتم تحديد قوة العمل الاساسية وغير الاساسية ايضا.
- ٦- يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي مقارنة مع الإقتصادات في الأقاليم المماثلة باستخدام هذه الاساليب.

التوصيات:

- ١- بسبب أهمية الإحصاءات نرى من الضروري إصدار إحصاءات سنوية ووضعها في متناول الباحثين .
- ٢- عمل تصنيف خاص بالصناعات اسوة بالدول المتقدمة " التصنيف الصناعي القياسي أو المعياري " [Standard Industrial Classification](#) .
- ٣- الاهتمام بالبيانات الخاصة بقوة العمل وحركتها ضمن القطر وتوثيقها لتسهيل مهمة الباحثين ومستخدمي هذه الاساليب في عملية التحليل الاقتصادي للبنية الاقليمية .
- ٤- ويهدف اكمال تحليل القاعدة الاقتصادية ضرورة بيان حجم السكان والقوى العاملة في الاقاليم المدروسة ومعدلات نمو السكان فيها ، فضلا عن نصيب الفرد من الدخل ومستوى البطالة مقارنة مع المستوى الوطني والاقاليم الاخرى .

References

- 1- Mustafa Dinc , Regional and Local Economic Analysis Tools, January 2002 The World Bank Washington, DC pp 14-16
- 2- www. Economic Base Analysis pp 1-4
- 3- www. Economic Base Analysis
- 4- Economic base analysis From Wikipedia, the free encyclopedia

5- A Review of Shift-Share Analysis and Its Application in Tourism , Chun-Yun Shi**School of Urban and Environmental Sciences, Xuzhou Normal University Yang Yang School of Hotel and Tourism Management, The Hong Kong Polytechnic University*

للمزيد حول اسلوب الاساس الاقتصادي انظر

1-The Identification of Economic Base Industries, with an Application to the Newfoundland Fishing Industry , Dr. Noel Roy (corresponding author)

Department of Economics, Memorial University of Newfoundland
Dr. Ragnar Arnason ,Department of Economics & Business Administration, University of Iceland

2- *An Economic Analysis of Allen County, Indiana* , ECONOMIC BASE ANALYSIS

3- An Economic Base Analysis of Madison County

4- Economic Base Assessment of Beaufort County, South Carolina Monitoring and Assessment Team ,Institute for Policy Research and Evaluation ,The Pennsylvania State University ,November 2001

5- www.kingstoncanada.com, ECONOMIC BASE PROFILE CITY OF KINGSTON

6- An Economic Base Analysis of Lincoln County Different Perspectives on Economic Base ,United States Department of Agriculture Forest Service vPacific Northwest Research Station Research Note PNW-RN-538 April 1999 Lisa K. Crone, Richard W. Haynes, and Nicholas E. Reyna

7--Florida State University Department of Urban and Regional Planning Methods III: Forecasting Economic Base Theory

للمزيد حول اسلوب التحول والتناسب انظر :

1- www.johnmerrifield.com , The role of shift-share in regional analysis

2- www.employmentgrowthin Ceara.org EMPLOYMENT GROWTH IN CEARA: A SHIFT-SHARE ANALYSIS (2000-2005) Cláudio André Gondim Nogueira Daniel A. Feitosa Lopes

3- www.elsevier.com/locate/dsw , Shift-share analysis: further examination of models for the description of economic change ,Daniel C. Knudsen* Department of Geography, Indiana University, Bloomington, IN 47405, USA

- 4- Philip L. Rones is a senior economist in the Office of Employment and Unemployment Statistics, Bureau of Labor Statistics . An analysis of regional employment growth, 1973-85 Shifts in regional economic performance and job growth generally have been from the Snowbelt to the Sunbelt; however, many factors can alter regional advantage, often suddenly
- 5- Straightening Up Shift-Share Analysis , David Wadley, Phillip Smith ,*Department of Geographical Sciences and Planning, The University of Queensland, 4072 Qld, Brisbane Australia*
- 6- [Texas State University](#), A Location Quotient and Shift Share Analysis of Regional Economies in Texas , Donald Kiser , *Texas State University-San Marcos, Dept. of Political Science, Public Administration*
- 7- Shift-Share Analysis on Regional Employment Growth in the Philippines. by Rosendo M. Aya -ay and Edmundo B. Prantilla
- 8-www. METHODS OF REGIONAL ANALYSIS: SHIFT-SHARE
- 9- www. SHIFT SHARE ANALYSIS NARRATIVE 1/25/2002 COASTAL BEND (22) Starting Period: 1st Quarter 1995 Ending Period: 1st Quarter 2001
- 10- website: <http://www.us.szc.pl/batog>, [SHIFT-SHARE](#) ANALYSIS OF EMPLOYMENT., GROWTH WITHIN THE EU COUNTRIES IN 1999-2005

6- Georgia Tech ,Economic Development Institute, Shift-Share Analysis (Mix and Share Analysis) Chapter 7, pages 67-73 in textbook

7-Mustafa Dinc , Regional and Local Economic Analysis Tools, January 2002 The World Bank Washington, DC pp 4-9
:Upgrade, Vol. 2,No.,3,GB.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.